اداء الوزارات وضرورات التغيير

حميد الموسوي

ثلاث سنوات مرت على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في العراق والتي عُدّت اول حكومة منتخبة برلمانيا، حيث سبقتها تجربة حكومات انتقالية لفترات متقطعة تناسبت مع التغييرات المتسارعة عقب مرحلة السقوط تمثلت بمجلس الحكم، وحكومة الدكتور اياد علاوي وحكومة الدكتور الجعفري.

ومع ان هذه الحكومة -كسابقاتها- من حيث تمثيل معظم اطياف الشعب العراقي وكتله واحزاب السياسية الوطنية الا انها كررت -مرغمة او راضية-بعض اخطاء تلك الحكومات ومن بينها المحاصصة والتوافقية والتي اثرت سلباً على مسار العملية وعرقلت اقرار وتنفيذ الكثير من القوانين الهامة وعطلت الكثير من الاجراءات.

السيد رئيس الوزراء نوري المالكي وفي معرض حديثة عن منجزات الحكومة في الذكرى الثالثة لقيامها تطرق لعيوب الديمقراطية التوافقية وضرب امثلة عديدة ومن بينها عدم استطاعته اجراء تغيير وزاري بسبب مجابهة بعض الكتل المشاركة في الحكومة ورفضها اجراء تبديل الوزراء الفاشلين والمتلكئين ما ادى الى فشل عمل العديد من الوزارات واستشراء الفساد فيها، ومنها فرض قانون العفو العام الشامل الذي يحصر الجريمة الارهابية بالشخص المنفذ المباشر ويعفي الممولين والقادة والمحرضين والحاظين والادلاء والمتعاونين الامر الذي ساعد في تدهور الاوضاع الامنية واستمرار العمليات الارهابية بكل اشكالها، وغيرها من الامور التي اصابت العملية السياسية بالشلل وجعلت المشاريع والقوانين تراوح مكانها.

قد يكون للتوافقية السياسية ضروراتها في مراحل معينة من نشوء الحكومات الديمقراطية لكن ذلك لا يعني اتخاذها منهجا وبرنامجاً في قيادة البلد الى ما لا نهاية خاصة ونحن نرى الحكومة منقسمة على نفسها في كل صغيرة وكبيرة حتى ان طروحات بعض المشاركين فيها اشد وطأة على الحكومة -والذين هم جزء منها من المعارضة التي خارج التشكيلة الوزارية-.

ان عملية التغيير الوزاري مسألة ضروري وطبيعية وخاصة في الحكومات التي تنشأ بعد تغيير نظام الحكم او زوال سلطة شمولية كونها تمارس تجربة جديدة وبحاجة الى خبرات تدعم عملها ونجاحات تعزز اثبات وجودها من خلال ما تقدمه لشعبها من اعمال وخدمات ومنجزات على ارض الواقع. فكيف اذا كانت الحكومة قد نشأت على سقوط مدو انهيار كامل لاركان الدولة وبناها التحتية وخراب شامل في كل مفاصل حياتها وورثت فسادا وتداعيات سقوط سلطة متجبرة كما هو الحال في الحكومة العراقية؟!. لاشك ولاريب ان عمل مثل هذه الحكومة سيفرز الكثير من الاخفاقات ويشخص مكامن الخلل ومواطن الضعف والفشل ما يستدعي تغيير الوزير الفلاني والمسؤول العلاني ضمانا لعدم استمرار الفشل وتحقيقا لاداء جيد واحرازا لنتائج ترضي المواطن الذي اعطى ثقته لهذه الحكومة ووضع مطالبة امانة في عنق وزرائها ومسؤوليها. ولما كانت الحكومات العربية وبضمنها العراق لم تصل بعد الى ثقافة الاستقالة كما هو الحال في البلدان المتطورة حيث يعمد الوزير او المسؤول الاعلى في الوزارة او المؤسسة التي يحصل فيها فساد او خطأ معين او حادث عابر الى تقديم استقالته فورا وبلا تردد معبرا عن تحمله مسؤولية ما حدث في حالات نادرة عليه يتحتم على رئيس الوزراء المبادرة الى اقالة من ثبت فساده او فشله كائنا من كان من الوزراء او المسؤولين في حكومته وان يعلنها جهارا بأن الكتلة الفلانية تحمي هذا المسؤول وتعترض على تغييره برغم فشله او فساده. ومن هنا يتوجب على جميع الحركات والاحزاب المشاركة في العملية السياسية وفي التشكيلة الوزارية ان تتعاون مع رئيس الوزراء في هذا الجانب وتعمد الى تبديل الوزير الذي رشحته في حال ثبت فشله وتلكؤه او فساده فأن مثل هذا الاجراء سيزيدها احتراما في عيون جماهيرها ولاغضاضة ولامنقصة في مسار او نهج اية حركة ظهور شخص مفسد او فاشل بين صفوفها. أما آن أن نضع مصلحة العراق ووحدة شعبه فوق المصالح الحزبية الضيقة والمنافع الشخصية الزائلة؟.

المبدأ الاساسي في قيادة الحزب السياسي

بقلم: خوشابا سولاقا

هناك مبادئ اساسية تعتمد في قيادة التنظيمات الحزبية السياسية كالديمقراطية والمركزية والنقد والنقد الذاتي وخضوع الاقلية للاكثرية والالتزام الصارم في تنفيذ القرارات الصادرة من هيئات الحزب بدقة وغيرها الكثير من المبادئ التي تقوي من وحدة الحزب الداخلية الفكرية والتنظيمية وتزيد من تماسكه في المواجهة والتصدي للتحديات التي تواجه الحزب في عمله النضالي من اجل انجاز مهامه الاستراتيجية وتحقيق اهدافه وفي مقدمتها الالتزام الصارم بالقواعد التنظيمية الداخلية المعتمدة في حياة الحزب السياسي. ولكن بالرغم من اهمية كل ما تم ذكره من المبادئ يبقى مبدأ "القيادة الجماعية" للحزب هو المبدأ الاساسي في قيادة الحزب السياسي عليه سنتناول بشيء من التفصيل هذا الموضوع لاهميته الحيوية في بنيان وديمومة الوحدة الفكرية والتنظيمية للحزب السياسي.

ان الجماعية هي احدى اهم مبادئ القيادة الحزبية ولقد بينت التجارب الطويلة للاحزاب السياسية في مختلف البلدان وعبر مختلف الظروف التاريخية لحياة الشعوب، انه فقط بالمحافظة على هذا المبدأ المهم وبالارتكاز عليه يمكن توجيه المبادرة الخلاقة لدى كوادر الحزب ومنظماته بمرونة وتطويرها ويمكن تحليل الوضع بشكل صحيح وتقييم نتائج العمل المنفذ موضوعيا. ان القرارات المتخذة جماعيا والاعمال الجماعية تعطي قوة كبيرة لقيادة الحزب وتسمح بتوحيد وجمع مواهب وخبرات اناس عديدين ممن لهم اي شكل من اشكال الارتباط بالحزب، وتحمي هيئات الحزب وقادتها من عوامل الصدفة ومن الحلول الوحيدة الجانب عند اتخاذها للقرارات.

ان القيادة الجماعية هي شرط لا غنى عنه للنشاط الطبيعي للحزب السياسي ولكل منظماته المختلفة، ولتربية الملاكات الحزبية بصورة صحيحة، ولتطوير نشاط اعضاء الحزب وفعالياتهم الذاتية بصورة دائمة ومستمرة.

وان الاساس النظري الذي يقوم عليه مبدأ القيادة الجماعية في الحزب هي النظرية العقائدية التي يعتمدها الحزب والتي ترتكز اصلا على الدور الحاسم الذي تلعبه الجماهير الشعبية في العملية التاريخية لاعادة صياغة قواعد ومبادئ الحياة الاجتماعية التي يناضل الحزب من اجل تجديدها وتغييرها، وعلى الجماهير كصانع للتاريخ كما هو معروف ان تدرك دورها كشرط حاسم في بناء المجتمع الجديد، وان ذلك يكمن في الابداع الجماعي الخلاق لها وفي دفق طاقتها التي لا تنفذ وفي تجربتها المليئة بالحكمة المستنبطة من معاناة ومخاض الحياة اليومية لها. وان القيادة الجماعية تنبثق من صميم طبيعة الحزب الجماهيري، من طبيعته التي ترشحه لكي يكون القائد السياسي الجماعي، ومنظم الجماهير الشعبية ومربيها. ولكي يقود الجماهير الشعبية بنجاح ويلعب دوره القيادي السياسي ينبغي عليه ان يسند عمله بكامله على مرتكزات ديمقراطية حقا. والقيادة الجماعية يجب ان تؤمن بصورة خاصة، قيادة سياسية وتنظيمية صحيحة، ووضع القرارات المتخذة موضع التنفيذ الكامل دون تلكؤ او تأخير او تأجيل، اي بمعنى اخر ان كل قرار ينفذ في زمانه ومكانه تماما، وتطوير الحزب كشكل اعلى من اشكال التنظيم الاجتماعي السياسي كقوة قيادية للمجتمع.

في داخل الحزب وفي مجرى المعالجة المشتركة للاحداث المستجدة في مسيرة الحزب النضالية، والعمل الجماعي، وفي جو ممارسة مبدأ النقد والنقد الذاتي الاخوي، تتكون سمات المناضلين السياسيين من الطراز المبدع الخلاق الحق. ان مبدأ القيادة الجماعية فقط يتجاوب مع طبيعة الحزب وتصونه وتحافظ على وحدته الفكرية والتنظيمية وبالتالي ابعاده عن الاخطاء والمنزلقات الخطيرة التي تحصل احيانا في حياة الاحزاب السياسية خلال المسيرة.

ومن شروط ومستلزمات القيادة الجماعية، انه ينبغي ان يتوفر في كل قيادة جماعية مناخا مناسبا من الحرية وجوا من الديمقراطية للتبادل الحر في الافكار والآراء والمناقشة المفتوحة الصريحة وبقدر عال من الشفافية ولا يحق لأي عضو في الجماعة ان يحاول فرض رأيه او وجهة نظره بالقوة على الاخرين مهما كان موقعه في القيادة او ان يضع نفسه فوق الجماعة، لان ظهور او وجود مثل هذه النظرة يقود الى ظهور قيادة فردية استبدادية وبالتالي تظهر ظاهرة عبادة الفرد ومن ثم قيام ديكتاتورية فردية بدلا من القيادة الجماعية، وتلغي مبدأ الديمقراطية وخضوع الاقلية للاكثرية في حياة الحزب وهذا يعتبر اخطر ظاهرة تهدد كيان الحزب السياسي بالتفكك والانحلال.. عليه فاذا ما رأت الجماعة ان وجهة نظر احد اعضائها القياديين مهما كان موقعه خاطئة فهو ملزم بان يخضع لارادة الاكثرية وعدم التبشير بوجهة نظره الشخصية على حساب رأي الاكثرية.. وبتأمين هذا الشرط تعكس القرارات المتخذة فعلا التجربة والمعرفة الجماعية المتوفرة لدى الهيئة القيادية للحزب.

وهكذا تعتبر القيادة الجماعية للحزب والمرتكزة على النظرية العقائدية التي يتبناها الحزب، هي مبدأ اساسي في القيادة يسمح بتحقيق كافة الاهداف التي حددها الحزب في برنامجه السياسي. وعليه فرض على الجميع في الحزب ان تحرص اشد الحرص على ان تنفذ قرارات الحزب الصادرة من المؤتمرات العامة والاجتماعات الموسعة بدقة ومن قبل الجميع كل حسب موقعه وبقدر ما يملي عليه ذلك الموقع من الواجبات والالتزامات، وعلى ان تعمل الهيئات الحزبية الجماعية بصورة طبيعية وعلى الا تحل الاعتبارات الشخصية مكان قراراتها الحزبية المتخذة جماعيا.

ومن اجل بناء كوادر حزبية مقتدرة لتولي مهام القيادة الجماعية لهيئات الحزب، انه ينبغي على الحزب باسره ان يهيء بصورة دائبة ومنتظمة ومستمرة اشخاص اكفاء لهذه الهيئات وان ينظر بامعان الى كافة نشاطات كل مرشح الى هذا المنصب العالي، وان يعرف ايضا سماتهم الشخصية وميزاتهم واخطائهم ونجاحاتهم واخفاقاتهم خلال مسيرتهم النضالية في الحزب والمجتمع، بهذه الصورة وبها فقط نعطي لجماهير المناضلين من اعضاء الحزب ومؤازريه واصدقائه قوى التأثير في الحزب -وليس عن طريق الاختيار الكيفي من قبل حلقة او تجمع محدد- الامكانية الكافية لمعرفة قادتهم ووضع كل شخص منهم في المكان المناسب له.

ان العمل لجذب حلقة واسعة من الناس لصياغة وتنفيذ القرارات واستخلاص رأي الاكثرية والاستناد على الاكثرية والتعبير عن ارادتها هو مبدأ تنظيمي واساسي لحياة الحزب الداخلية، وذلك يضمن الوصول الى قرارات ناضجة وصحيحة. ان نسيان او خرق هذا المبدأ في الحياة الحزبية يؤدي لا محالة الى انفصال قيادة الحزب وقادة هيئاته المختلفة عن الجماهير الحزبية وبالتالي الى تبني قرارات غير مدروسة وخاطئة تؤدي الى اخفاق الحزب في تحقيق اهدافه المرسومة في منهاجه السياسي.

والطريقة العلمية حقا في معالجة قضايا القيادة الجماعية تفترض ايضا الحل الصحيح للقضايا المتعلقة بهيبة قادة وزعماء مؤسسات المجتمع المدني، وان ذلك لا ينفي الدور الهام الذي يلعبه قادة وزعماء هذه المؤسسات في اعادة بناء مجتمع جديد على اسس جديدة. وفق رؤية الحزب.

ان تطبيق مبدأ القيادة الجماعية في عمل كل الهيئات الحزبية المنتخبة ديمقراطيا وفق الاصول التنظيمية وتأمين عملها المنتظم والمنسجم يجب ان يبقى دائما موضع اهتمام الحزب، وان يعتمد مبدأ القيادة الجماعية كقانون اساسي في حياة الحزب الداخلية وكشرط ضروري لنشاط منظمات الحزب الطبيعي. اي بعبارة اخرى ان المبدأ الاساسي في قيادة الحزب هو القيادة الجماعية.. وان عبادة الشخصية وخرق الديمقراطية الداخلية التي تنتج عنها لا يمكن ان يسمح بها في الحزب لانها تتناقض مع المبادئ والقواعد التنظيمية الداخلية لحياة الحزب.

وعلى الحزب ان يتمسك بهذه المبادئ بحزم حول القيادة الجماعية في العمل وان يتم تثبيت ذلك في النظام الداخلي للحزب وتطبق من القاعدة الى القمة بحزم وصرامة ويقتضي مبدأ القيادة الجماعية في العمل السياسي ايضا بأن يبادر اعضاء الحزب الى اصلاح هذا القائد او ذاك في الوقت المناسب عندما يخطئ وفق القواعد التنظيمية، وان لا يفسحوا المجال بان تتحول العيوب الشخصية الى اخطاء جسيمة وقاتلة احيانا.

كما ينبغي على القادة ان يصغوا بروح حزبية الى الملاحظات الانتقادية الموجهة اليهم وان يتقبلوا الانتقاد بصورة صحيحة وبصدر واسع ويتخذوا التدابير الضرورية لتقويم عيوبهم وسلوكهم، وان ترتدي المعالجة الواسعة والصريحة للنواقص والاخطاء التي يرتكبها هذا العضو او ذاك في الحزب وعلى مختلف مستويات المسؤولية في الحزب طابعا تثقيفيا كبيرا، وعليه تبقى الثقافة الذاتية التنظيمية والسياسية والاجتماعية للفرد في الحزب هي المصدر والمنبع لبناء كوادر مقتدرة على تقبل مبادئ وقواعد وشروط القيادة الجماعية بمفهومها الواسع.

من شروط ومستلزمات القيادة الجماعية، انه ينبغي ان يتوفر في كل قيادة جماعية مناخا مناسبا من الحرية وجوا من الديمقراطية للتبادل الحر في الافكار والآراء والمناقشة المفتوحة الصريحة وبقدر عال من الشفافية ولا يحق لأي عضو في الجماعة ان يحاول فرض رأيه او وجهة نظره بالقوة على الاخرين مهما كان موقعه في القيادة او ان يضع نفسه فوق الجماعة، لان ظهور او وجود مثل هذه النظرة يقود الى ظهور قيادة فردية استبدادية وبالتالي تظهر ظاهرة عبادة الفرد ومن ثم قيام ديكتاتورية فردية بدلا من القيادة الجماعية، وتلغي مبدأ الديمقراطية وخضوع الاقلية للاكثرية في حياة الحزب وهذا يعتبر اخطر ظاهرة تهدد كيان الحزب السياسي بالتفكك والانحلال.

صلاح زينل

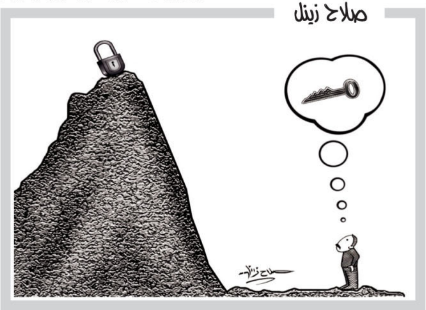

قراءات

الوطن قد يباع؟!!

سعدي غيلان

قد توجد في بعض الاوساط الاعلامية والسياسية طروحات. بايجاد حل سياسي للازمة العراقية بحسب حديث المتحدثين في ايجاد حل سياسي للازمة العراقية بحسب وصفهم او المطالبين بهذا الحل والمفارقة هنا ان غالبية الدعاة للحل السياسي هم اعضاء في مجلس النواب اي في السلطة التشريعية وبعضهم رؤساء قوائم ومجموعة برلمانية يمضون اكثر اوقاتهم خارج العراق كثيرون من هؤلاء تحدثوا في وقت سابق عن ضرورة اجراء مصالحة وطنية وفتح الحوار مع الاخر. وحين تقدم رئيس الوزراء نوري المالكي بمشروع المصالحة الوطنية ودعوة المعترضيين في مؤتمرات كثيرة ومعلنة احجموا عن المشاركة وشككوا بمستويات المشروع وقللوا من اهمية المتحقق من نتائج ثم تحدثوا عن حكومة بديلة اسموها حكومة انقاذ بديلة لحكومة الوحدة الوطنية دون اكتراث لخيارات الشعب ومشروع الديمقراطية السياسية التي جاءت بالحكومة في منصة الشرعية وجاءت بهم الى مقاعد البرلمان وما برحوا يبحثون عن الفلتان الامني وضعف الحكومة في الشارع وسيطرة المسلحين والمليشيات وقوى الارهاب حتى بدأت الحكومة بخطة الامن "فرض القانون" واصبحت تحقق نتائج نجاح كبير وملموس وهي في ايامها الاولى. صار يتحدثون عن ارهاب الدولة والعزل الطائفي ويعيدون الكيد عبر الاعلان عن تكتلات سياسية برلمانية وبرامج سياسية هي محض امنيات كما وصفها احد النواب.

ان النشاط السياسي للمعارضة البرلمانية امر مطلوب بل ضروري لخلق حالة التحضير المستمر لدى التشكيلية التي تمسك بزمام السلطة. لكن مع الحالة العراقية فأن غالبية الكتل البرلمانية مشاركة بالسلطة ويتمثيل يتناسب مع حجمها من هنا ينبغي ان تتكامل بمشاريعها وطروحاتها السياسية مع الحكومة التي اشتركوا فيها وليس تصعيد الاخطاء والبحث عن اسباب اضافية للخلاف وخلق الازمات والمتتبع لنشاط القوائم البرلمانية التي درجت على الاعتراض والتشكيك. نجدها لاتريد لخطة فرض القانون ان تنجح بل تسعى لافشالها عبر الاعلام في اقل تقدير. بغية توفرها على سبب لاتهام الحكومة بضعف الانجاز والفشل السياسي والاداري في المزاد السياسي غير معنيين بحجم الخراب وكأنه صفقة في المزاد السياسي في الارواح البريئة وتعطيل مشروع الديمقراطية والتحول الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيقه الارهابون وسياسيون من نوع المزايدين عبر سوق الفضائيات العربية.

الحقيقة التي ينبغي ان تدرك اليوم من قبل الجميع هي ان الشعب ماعاد يملك خيارا عبر المشاركة الفاعلة مع الحكومة حتى تنجز مهامها في انجاح خطة امن البلاد وتحقيق كامل المشروع السياسي حتى اخر المشوار لكي ينتهي زمن الارهاب ويصبح الوطن رهن ارادة الشعب وليس بضاعة في المزاد السياسي.

هل يكون إلغاء الأصفار مدخلا لإنقاذ العملة؟

حسين علي غالب

التضخم عدو الرفاه و أخطر مرض يمكن أن يضرب الاقتصاديات الوطنية ففضلا عن أنه يفاقم المعاناة المعاشية للقطاعات العريضة من السكان ويغير شكل التركيبة الطبقية والاجتماعية فأن التخلص من أثاره والتعافي منه لن يكون سهلا، خصوصا إذا استفحلت أعراض التضخم ويعتبر علماء الاقتصاد أن التضخم يكون خطيرا إذا تجاوز المرتبتين أي إذا أصبح عشرة بالمائة فما فوق.

يسجل التاريخ الاقتصادي المعاصر صورا ونماذج لدول تجاوزت معدلات تضخمها هذه المستويات و وصلت حدودا خطيرة حتى أصبحت الأكياس تحمل بالعملة المحلية لسداد أثمان بسيطة كما هو الحال في العراق اليوم، ويمكن ذكر أمثلة بعض دول أميركا اللاتينية كالأرجنتين وكذلك حالة ألمانيا في الحرب ونماذج صربيا وتركيا وكثير من البلدان.

إذا كان الرفاه المعاشي هو الضحية الأولى للتضخم فأن الطبقات الوسطى هي الضحية الثانية التي تسحق سحقا وتلتحق جمهرتها العظمى بالطبقة الفقيرة والمسحوقة ولا يمكن التعامل مع هذه النتيجة كمجرد تغيير بالتوزيع الطبقي، و لكن لها أثارها الاجتماعية و الاقتصادية فالطبقة الوسطى عنصر استقرار وأمان اجتماعي وهي من عوامل التوازن الهامة في المجتمع كما أنها في دول العالم الثالث قائدة عملية التنمية إذ أن الأغنياء في تلك الدول غالبا ما يحتفظون بأرصدتهم في الخارج.

أما الفقراء فدورهم محدود في العملية الاستثمارية بحكم الوضع المعاشي الذي يحيط بهم ولقد شكلت الطبقة الوسطى في العقود الأخيرة غالبية المجتمع العراقي ولم يختل الوضع إلا منذ بدء حروب النظام السابق وإذا تعاملنا مع المفهوم المبسط للتضخم الذي يقول -الكثير من المال مقابل القليل من البضائع- فأن العراق في سنواته الأخيرة يقدم نموذجا صارخا لهذه الصورة..

فلقد تراجعت القدرة الشرائية للدينار العراقي بمعدلات خيالية وأصبحت دخول المواطنين لا تكفي لسد رمقهم وتوفير حاجاتهم الأساسية ولو في حدها الأدنى وتراجع سعر صرف الدينار العراقي حوالي الثلاثة آلاف ضعفا إذا أخذنا أسعار الصرف السائدة والتي يساوي فيها الدولار الواحد ما يقارب من ألف ومائتين دينار عراقي، وهكذا فقد أصبحت أي سلطة عراقية قادمة أمام تحدي ضبط التضخم المنفلت من عقاله ورد بعض الاعتبار للدينار العراقي.

هنالك الحل الذي لجأت إليه بعض الدول وهو أن تحذف أصفارا من عملتها المتدهورة و تستبدل المائة أو الألف وحدة من العملة النقدية بوحدة واحدة من العملة الجديدة، ولكن هكذا إجراء بحاجة إلى تحسن في المعطيات الاقتصادية، وإلى توافر حد أدنى من الثقة بالعملة الجديدة و بالاقتصاد الذي يسندها. كذلك تملك بعض الاحتياطيات النقدية من العملات الصعبة التي تمول عمليات الاستيراد، وبدون توفر تلك الحدود الدنيا يتعذر على عملية إلغاء الأصفار أن تحقق مفعولها وتلجأ الدول عادة لحل مشاكل التضخم فيها إلى الموازنة بين عرض النقد وكمية البضائع.

يشبه علماء الاقتصاد عادة هذه السياسة بمحاولة تصغير كيس النقد وتكبير كيس البضائع في محاولة رمزية لتبسيط المشكلة واقتراح الحل، وتصغير كيس النقد يعني تخفيف المعروض منه بوسائل السياستين النقدية والمالية والتي يلعب فيها البنك المركزي دورا حاسما في العادة أما تكبير كيس البضائع فيتطلب زيادة الإنتاجية بصورة كبيرة وهو المنهج الذي اتبعته ألمانيا للنهوض باقتصادياتها بعد كبوة الحرب الطاحنة، وفي الواقع فأن زيادة الإنتاجية والارتقاء بها هو العلاج الشافي المؤكد لاستئصال التضخم وهو بالطبع أكبر تأثيرا من العلاجات المالية والنقدية وأدوم في الفاعلية ولأنجد مجتمعا ترتفع فيه الإنتاجية يتعرض للتضخم أبدا وأكبر مثالين أمامنا هما الاقتصاديين الياباني والألماني التي تكاد معدلات التضخم تنعدم فيهما و تقل مستويات الفائدة إلى أدنى الحدود وما ذلك إلا للروح الإنتاجية العالية التي تقسم بها تلك المجتمعات والذي منحها التحصين ضد هذا المرض الاقتصادي الوبيل، إلا أنه من الطبيعي التذكير بأن علاجا كهذا لن يؤتي بين يوم وليلة إذ لابد من إدخال تعديلات كبيرة على الأداء الاقتصادي ككل وتغيير الكثير من المفاهيم التربوية والاجتماعية أيضا التي تمجد قيم العمل والإبداع والمثابرة وتحيل الشعب إلى جمهرة فاعلة من المنتجين أن التضخم سيشكل عقبة كبيرة أمام الجهود التي ستبذل لإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي والتخفيف من معاناة الشرائح الواسعة من المجتمع، إلا أن المهمة ليست بالمستحيلة ومن الضروري اعتماد منهجا شموليا في معالجتها يعمد إلى توفير احتياطيات نقدية ثم تعديل السياسات النقدية والمالية وأخيرا وليس أخرا الارتقاء بإنتاجية الفرد والمجتمع العراقي وفي وسط هذه المحاور الرئيسية قد يشكل اقتراح حذف بعض الأصفار من العملة اقتراحا وجيها لإعادة الاحترام إلى الدينار العراقي.